بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ ﷺ

(سورة هود : ٨٨)

﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ﷺ

(سورة الروم : ٤١)

التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة بعض المشكلات البيئية

دراسة في ريف محافظة البحيرة

رسالة مقدمة من الباحث

ناصر عبد المولى عبد الحميد رشوان البص

بكالوريوس الخدمة الإجتماعية - المعهد العالي للخدمة الإجتماعية بدمنهور - ١٩٩٨م

دبلوم دراسات عليا في تخطيط وتنمية المجتمع - كلية الخدمة الإجتماعية - جامعة القاهرة - فرع الفيوم - ١٩٩٩م

دبلوم دراسات عليا في التنمية الإجتماعية وتنمية المجتمع - كلية التربية - جامعة الأزهر بالقاهرة - ٢٠٠٥م

دبلوم دراسات عليا في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠٠٨م

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

تحت إشراف :

١- أ.د / حاتم عبد المنعم أحمد

أستاذ علم الاجتماع البيئي - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس

٢- أ.د / أحمد حسين عبد الرازق

أستاذ بقسم مجالات الخدمة الإجتماعية - المعهد العالي للخدمة الإجتماعية بدمنهور

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠١٥م

موافقة مجلس المعهد	موافقة مجلس الجامعة
/ / ٢٠١٥م	/ / ٢٠١٥م

٢٠١٥م

صفحة الموافقة علي الرسالة

التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة بعض المشكلات البيئية . دراسة في ريف محافظة البحيرة

رسالة مقدمة من الباحث

ناصرعبد المولى عبد الحميد رشوان البص

بكالوريوس الخدمة الإجتماعية – المعهد العالي للخدمة الإجتماعية بدمنهور– ١٩٩٨م

دبلوم دراسات عليا في تخطيط وتنمية المجتمع – كلية الخدمة الإجتماعية – جامعة القاهرة – فرع الفيوم– ١٩٩٩م

دبلوم دراسات عليا في التنمية الإجتماعية وتنمية المجتمع– كلية التربية – جامعة الأزهر بالقاهرة – ٢٠٠٥م

دبلوم دراسات عليا في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠٠٨م

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها :

اللجنة : التوقيع

١– أ.د / حاتم عبد المنعم أحمد

أستاذ علم الاجتماع البيئي – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس

٢– أ.د / صالح سليمان عبد العظيم

أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة عين شمس

٣– أ.د / عماد حمدي داود

أستاذ التخطيط الاجتماعي وعميد المعهد العالي للخدمة الإجتماعية بدمنهور

٤– أ.د / أحمد حسين عبد الرازق

أستاذ بقسم مجالات الخدمة الإجتماعية– المعهد العالي للخدمة الإجتماعية بدمنهور

٢٠١٥م

التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة بعض المشكلات البيئية
دراسة في ريف محافظة البحيرة

رسالة مقدمة من الباحث

ناصرعبد المولى عبد الحميد رشوان البص

بكالوريوس الخدمة الاجتماعية ـ المعهد العالي للخدمة الإجتماعية بدمنهور ـ ١٩٩٨م
دبلوم دراسات عليا في تخطيط وتنمية المجتمع ـ كلية الخدمة الإجتماعية ـ جامعة القاهرة ـ فرع الفيوم ـ ١٩٩٩م
دبلوم دراسات عليا في التنمية الإجتماعية وتنمية المجتمع ـ كلية التربية ـ جامعة الأزهر بالقاهرة ـ ٢٠٠٥م
دبلوم دراسات عليا في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠٠٨م

ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

٢٠١٥م

إهـداء

{ إلي روح أبي الذي لم تراه عيني إلا قليلاً من الأيام ، داعياً الله أن يسكنه فسيح جناته وأن يتغمده برحمته }

{ إلي من تمنوا لي الخير دوماً ، إلي أسرتي أماً وأخاً ، وزوجتي وأبنائي زهور الحياة وأمل المستقبل ، وإلي والد زوجتي }

{ إلي عائلتي " البص " في كل أنحاء مصر والوطن العربي ، وإلي زملاء العمل والدراسة }

{ إلي كل من يهتم بالريف ومشكلاته وهموم مواطنيه ، إلي كل صاحب كلمة حق ورأي وفكر وقلم ، إلي ناصر الفقراء والمحتاجين والعامل والفلاح ، إلي كل من يسعي لتحقيق العدالة بين الناس فهي من أعظم القيم في حياتنا بتحقيقها يختفي كل شر ، إلي كل من يسعي لتحقيق الوحدة الوطنية ، وكل محب ومخلص لمصر }

{ أنا إن قدر الإله مماتي لا تري الشرق يرفع الرأس بعدي ، كم بغت دولة علي وجارت ثم زالت وتلك عقبي التعدي ، إن مجدي في الأوليات عريق ، من له مثل أولياتي ومجدي }

" إلي جيش مصر العظيم خير أجناد الأرض "

أهدي هذا البحث ، متمنياً من الله أن يحقق الهدف منه ، وأن يلقي مزيداً من الضوء علي الريف ومشكلاته لمواجهتها وحلها

الباحث
ناصر البص
٢٠١٥م

شكر وتقدير

إلي أساتذتي علماء مصر ، الأستاذ الدكتور / حاتم عبد المنعم أحمد " أستاذ علم الاجتماع البيئي ورئيس قسم العلوم الإنسانية بجامعة عين شمس " علي ما قدمه لي من دعم علمي وأفكار ومعلومات أثرت هذا البحث .

إلي الأستاذ الدكتور / أحمد حسين عبد الرازق " أستاذ مساعد بقسم مجالات الخدمة الإجتماعية ووكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور - وإلي زوجته الأستاذة الدكتورة / نجوى الحصافي عمران " أستاذ مساعد خدمة الجماعة بالمعهد العالي للخدمة الإجتماعية بدمنهور علي ما قدموه لي من دعم علمي وأفكار ومعلومات أثرت هذا البحث، ومن دعم معنوي وتشجيع وما استقطعوه من وقتهم الخاص لدعم هذا البحث وإنجازه . داعين الله لهم جميعاً بدوام الصحة والسعادة .

وإلى الأستاذ الدكتور / عبد الونيس الرشيدي أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور على ما قدمه لي من مساعدة في مراجعة وإتمام هذا البحث .

وإلي جميع العاملين في معهد الدراسات والبحوث البيئية علي ما قدموه من مساعدات خلال مدة الدراسة في المعهد .

وإلي زملاء الدراسة في معهد البحوث البيئية - وجميع زملاء العمل وفي مقدمتهم أ / شوقي عبد الرؤوف محمد علي ما قدموه من دعم معنوي لإتمام هذه الدراسة متمنياً لهم دوام الصحة والسعادة .

وإلي العاملين بديوان عام محافظة البحيرة وبمركز معلومات ودعم اتخاذ القرار وبإدارة المجالس بالمحافظة ، وإلي العاملين بمجلس مدينة ومركز الرحمانية ودمنهور وحوش عيسي وإدكو ، وعلي رأسهم رؤساء هذه الأجهزة علي ما قدموه لي من تسهيلات لإنجاز هذا البحث .

وأخيراً إلي الأسرة الصغيرة " الزوجة والأبناء " علي ماتحملوه من أعباء هذه الدراسة .

داعين الله لكل من قدم يد العون والمساعدة لإتمام هذا البحث أن يكون في ميزان حسناته .

الباحث

مستخلص الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى التكامل وطبيعة العلاقة بين المجالس الشعبية والتنفيذية على مختلف مستوياتها (القرية – المركز– المحافظة) لمواجهة المشكلات البيئية التي تعانى منها القرى ، وتؤثر على حياة المواطنين وبالتالي على تنمية الريف . حيث أشارت نتائج بعض الدراسات السابقة إلى غياب دور المجالس الشعبية وعدم وجود تكامل مع المجالس التنفيذية سواء في وضع الخطط والبرامج والمشروعات التنموية ، أو متابعة تنفيذها وتقييم أدائها أو في تفعيل المشاركة الشعبية للمواطنين أو في نشر الوعي البيئى في القرى لمواجهة المشكلات البيئية . كما هدفت الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة في أداء الأعضاء لدورهم وعلى التكامل في اتخاذ القرارات ، وتكونت عينة الدراسة من (٧٠٠) مفردة مقسمة كالآتي : ١٦٠مفردة من أعضاء المجالس الشعبية ، ١٤٠مفردة من أعضاء المجالس التنفيذية ، ٤٠٠ مفردة من المواطنين أرباب الأسر، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية ، واعتمدت على المنهج الوصفي وطريقة المسح الاجتماعي الشامل للأعضاء ، والمسح بالعينة للمواطنين أرباب الأسر لاختيار العينة ، وفى جمع البيانات استخدمت استمارة استبيان للأعضاء في المجلسين الشعبي والتنفيذي ، واستمارة مقابلة للمواطنين . وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : عدم وجود تكامل كافي بين المجالس الشعبية والتنفيذية لمواجهة المشكلات البيئية في مجتمع الدراسة ، بجانب عدم إلمام الأعضاء بدورهم واختصاصات هذه المجالس ، وعدم وعى المواطنين بدور هذه المجالس في مواجهة مشكلات القرى ، وعدم وجود مشاركة شعبية للمواطنين ومؤسسات المجتمع الأهلية مع هذه المجالس لمواجهة وحل مشكلات القرى البيئية ، انتشار كثيراً من المشكلات البيئية في الريف ، تعدد أسباب ومصادر المشكلات البيئية في القرى .

وباعتبار أن موضوع دور المجالس المحلية بشقيها الشعبي والتنفيذي يشهد اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة لأنها تتعامل مع القاعدة العريضة للمجتمع سواء في الدول النامية أو المتقدمة ، حتى باتت هذه التنظيمات هي التي تقوم بدورٍ أساسي في تلبية ومواجهة احتياجات المجتمع المتنوعة على نطاق واسع سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية وغيرها...، فالدراسة الحالية تهتم بالتكامل بين هذه المجالس في حماية البيئة ومواجهة المشكلات البيئية خاصة في الريف الذي يعاني كثيراً من المشكلات البيئية ، ونقصاً حاداً في الخدمات وانعداماً في المرافق العامة بسبب الإهمال والحرمان الذي لقاهُ من الحكومات المصرية منذ سنوات طويلة وحتى الآن ، ولهذا تعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية تصف الواقع الميداني بالفعل الذي يعيشه

المواطن المصري في الريف وقراهُ من خلال جمع أكبر قدر من البيانات عن مشكلات هذا المجتمع الذي يمثل أكثر من ٥٦,١% من المجتمع المصري ، لمحاولة الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها .

إن التنمية الريفية في مفهومها الحديث تعني العمليات التي يمكن بها توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية والصحية والسياسية في المجتمع الريفي ، وأن الاتجاه نحو تنمية الريف له مبرراته منها : أنه المصدر الأساسي للغذاء – مركز الثقافة الوطنية الأم – الغالبية العظمي من السكان توجد في الريف وتكمن فيه أخطر المشكلات المجتمعية .

ولذلك يري الباحث أن المسئولية الأساسية للمجالس الشعبية والتنفيذية هي مباشرة تنمية المجتمعات المحلية وحل مشكلاتها ، ولتحقيق ذلك يلزم وضع برامج ومشروعات تنموية ومتابعة تنفيذها والتنسيق والتكامل بينها بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية لدفع عمليات التنمية في المجتمع ، وأن تتوافر القوى البشرية المدربة اللازمة للعمل في المجتمعات الريفية ومجالسها المحلية شعبية وتنفيذية لتترجم الخطط القومية إلى واقع يحرك هذه المجتمعات بما يضمن لها التنمية الشاملة المستدامة والتماسك الاجتماعي والسياسي ، فهي تعتبر الأداة التي تعبر عن إرادة واحتياجات المواطنين ومشكلاتهم ، ولذلك من الأهداف والنتائج التي تسعى الدراسة الحالية الوصول إليها هي : هل تحتاج هذه المجالس إلي إجراءات تشريعية وقانونية جديدة لدعم دورها أم الإجراءات الحالية تحتاج إلى تفعيل ، فقد عهد القانون إلي المجالس الشعبية والتنفيذية باختصاصات معينة في مختلف الشئون وفرض عليها في إطلاعها بهذه الاختصاصات أن يكون ذلك في إطار السياسة العامة للدولة ، وأن تكون طبيعة العلاقة المركزية – المحلية علاقة تكامل وتساند اجتماعي ووظيفي ومشاركة لأداء كلاً منهم لدوره الإيجابي في إحداث التغير الهادف لخدمة المجتمع والتنمية الشاملة المتواصلة في كل المجالات ، وبالتالي ترتبط مواجهة المشكلات البيئية وتحسين نوعية حياة الأسرة الريفية بأدوار المجالس المحلية التخطيطية والتنفيذية والرقابية والإشرافية في كل المجالات والأنشطة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية ، وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة في عمليات صنع واتخاذ القرارات الخاصة بتحديد أهداف التنمية .

إن الرؤية بعيدة المدى لتحقيق التنمية الريفية الشاملة تتمثل في تفعيل دور المجالس المحلية في مواجهة المشكلات البيئية ، والارتقاء المستمر بجودة حياة المواطنين وتشجيعهم علي تحمل أعباء ومسئولية التنمية وتقاسم عوائدها ، وذلك ضمن الخطط المحلية لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي ، والارتقاء بأبعاد الحياة الإجتماعية والاقتصادية والثقافية

والسياسية في إطار عقد اجتماعي جديد يضع في مقدمة أولوياته احتياجات المواطنين . فبدراسة الوضع الحالي للريف المصري وما يتبعه من قرى ، يلاحظ أن هناك كثيراً من القضايا التنموية التي تتطلب التعامل معها لمواجهة وحل مشكلات القرى وتحسين نوعية حياة الأسرة الريفية من خلال :- وضع السياسات والخطط الشاملة في كل المجالات التي تهدف إلى الارتقاء بالأحوال البيئية والمعيشية والبشرية باستخدام الموارد المتاحة حالياً- إيجاد موارد غير تقليدية مع الحفاظ علي حق الأجيال القادمة في هذه الموارد- تطبيق أسلوب التنمية بالمشاركة - تضمين المجتمعات الأكثر احتياجا والتعامل المباشر معها- تشجيع الاقتصاد المحلي - إيجاد فرص العمل- الحفاظ علي الموارد وحل المشكلات البيئية وتحقيق تنمية العنصر البشري .

وبناءً علي ذلك اشتملت الدراسة علي بابين هما :

الباب الأول : الإطار النظري والمرجعي للدراسة واشتمل علي أربع فصول هما :

الفصل الأول : مدخل الدراسة تناول :

أولاً : أهمية الدراسة ومبررات اختيارها .

ثانياً : مشكلة الدراسة .

ثالثًا : أهدافها .

رابعاً : تساؤلاتها .

خامساً : مفاهيم الدراسة .

الفصل الثاني : تناول :

أولاً : الدراسات السابقة :

١- الدراسات العربية ٢- الدراسات الأجنبية .

ثانياً : التوجه النظري - النظريات الملائمة للدراسة :

١- الدور الاجتماعي ٢- النسق الأيكولوجى .

الفصل الثالث : الإدارة المحلية في مصر رؤية من منظور التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية . تناول :

أولاً : نشأة وتطور نظام الإدارة المحلية .

ثانياً : اللامركزية في ضوء التحول في دور الدولة .

ثالثًا : نشأة وتطور المحليات بمصر- المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية .

الفصل الرابع : المشكلات البيئية في مجتمع الدراسة . تناول :

أولاً : البيئة مكوناتها والمشكلات البيئية الريفية .

ثانياً : التلوث البيئي وأنواع الملوثات في البيئة الريفية .

ثالثاً : السياسة البيئية والتشريعية في مصر لمواجهة المشكلات البيئية .

الباب الثاني : الإطار الميداني للدراسة : واشتمل علي ثلاث فصول هما :

الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة وتشمل :

أولاً : نوع الدراسة .

ثانياً : منهج الدراسة .

ثالثاً : طرق وأدوات الدراسة لجمع وتحليل البيانات .

رابعاً : مجالات الدراسة .

الفصل السادس : تحليل وتفسير جداول الدراسة الميدانية للعينات الثلاثة .

الفصل السابع : تقرير الدراسة ويشمل :

أولاً : عرض أهمية دراسة النظريات التي استعانت بها الدراسة .

ثانياً : النتائج العامة للدراسة . ثالثاً : المقترحات والتوصيات العامة للدراسة .

ثم مراجع وملاحق الدراسة .

ملخص الدراسة

تعتبر هذه الدراسة مغايرة للدراسات التي تناولت دراسة المجالس الشعبية وعلاقتها بالمجالس التنفيذية أو بالأجهزة الحكومية التنفيذية سواء علي المستوي المحلي أو المركزي ، وللدراسات التي تناولت دور هذه التنظيمات في مواجهة مشكلات المجتمع أو دورها في تنمية المجتمعات المحلية . فالدراسة الحالية تركز علي مدي التكامل وطبيعة العلاقة بين المجالس الشعبية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية التي تؤثر علي حياة المواطنين ونوعيتها ، وبالتالي علي تنمية المجتمع والخدمات والمرافق العامة المقدمة للمواطنين ، وأيضاً توضح هذه الدراسة أسباب المشكلات البيئية في الريف الذي يمثل أكثر من ٥٦,١% من المجتمع المصري ، ويسكنه غالبية المواطنين الذين يعملون بالزراعة عصب الاقتصاد المصري ، والتي بها إذا حقق المجتمع اكتفاءهُ الذاتي من الغذاء والصناعات المرتبطة بها امتلاك قرارهُ وحريته وتحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية ، ووفر فرص عمل لملايين المواطنين والشباب وتحسنَ مستوي معيشة المواطنين ، حيث أن الوضع في الريف المصري أصابه الإهمال والحرمان في كل جوانب الحياة ، ونقصاً حاداً للخدمات وانعداماً للمرافق العامة في كل المجالات منذ سنوات طويلة وحتى الآن ، ويخشي أن يستمر هذا الوضع في المستقبل ، فالوضع في الريف المصري لا يمكن تخيله أو رسمه أو تصوره إلا من خلال لوحة سوداء يتوسطها أناس تعلوا وجوههم الهموم والآلام والأحزان علي أحوالهم وأوضاعهم . كما أن هذه الدراسة تتناول المعوقات والعوامل التي تؤثر علي أداء أعضاء المجالس الشعبية والتنفيذية لدورهم في مواجهة مشكلات المجتمع الريفي .

١- أهمية الدراسة :-

يعد الاهتمام بدراسة التكامل بين التنظيمات المجتمعية المحلية خاصة المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية لمواجهة المشكلات البيئية في القرى لتنمية وتطوير المجتمع الريفي مطلباً حيوياً وضرورياً ، بهدف تدعيم دور هذه التنظيمات في تنمية المجتمع المحلي ومواجهة المشكلات التي يعانى منها . لذلك فإن دراسة هذه التنظيمات وتقييم أدائها وتفعيل التكامل بينها تعتبر مؤشراً لتطويرها مستقبلاً ، ويتمشى موضوع الدراسة الحالية مع حاجة الدولة اكتشاف وتدريب وتنمية القيادات الشعبية ومسئولي المؤسسات التنفيذية ، لأن هؤلاء يمثلون أحد المداخل التي تعتمد عليها عملية التنمية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ، ومع اهتمام الدولة " الحكومة " بالمشاركة الشعبية في عمليات صنع واتخاذ القرار وخطط ومشروعات التنمية خاصة التنمية الشاملة المستدامة . لذلك يكون من الضروري وجود تكامل بين المجالس الشعبية المحلية بوصفها إحدى قنوات

المشاركة الشعبية ، والسلطة التنفيذية باعتبارها صانعة القرار والتخطيط للمشروعات والبرامج التنموية على المستوى المحلى والقومي . ويعتبر الهدف الأساسي من إجراء هذه الدراسة التوصل إلى نتائج موضوعية وواقعية عن طبيعة العلاقة ومدى التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية على مستوى (المحافظة – المركز – القرى) ، وبين هذه المجالس والمواطنين والسلطة التنفيذية المركزية ، خاصة وأن واقع المجتمع الريفي الذي يعيشه الباحث يوضح عدم فاعلية المجالس الشعبية المحلية في تعاونها وتكاملها مع السلطة التنفيذية لمواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع الريفي ، وأن مساهمة أعضاء هذه المجالس في حل هذه المشكلات ضعيفة جداً مقارنة بما يجب أن يؤدوه باعتبارهم أكثر إدراكاً وفهماً لواقع المجتمع ومشكلاته .

٢- مشكلة الدراسة :-

تنطلق الدراسة من الوقوف على طبيعة العلاقة والاختصاصات والرقابة بين السلطة التنفيذية والمجالس الشعبية في القوانين المتعاقبة المنظمة للإدارة المحلية في مصر ، فقد منح المشرع المصري المجالس المحلية قدراً كبيراً من الاختصاصات ، لكنه أخضعها بذات القوانين لسلسلة من حلقات الوصاية الإدارية ، لدرجة جعلت بعض فقهاء القانون والعلماء في مصر يعتبرون نظام الإدارة المحلية بمصر نوعاً من التركيز الإداري . كما أن المشرع في قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م المعدل عدد مظاهر الرقابة على المجالس المحلية ، ونقل سلطات الوصاية إلى المحافظ وأبقى استقلال المجالس الشعبية في النطاق الذي كان مقرراً في القوانين السابقة ، ومرجع ذلك استقلال أجهزة التنفيذ عن المجالس الشعبية المنتخبة ، كما أن توسيع اختصاصات المجالس المحلية ونقل غالبية الخدمات العامة إليها ، زادت في حرص المشرع المصري أن ينوع أوجه الرقابة التي تخضع لها المجالس المحلية لعدم إساءة استعمال اختصاصاتها أو تقصيرها في ممارسة هذه الاختصاصات ، فجعل الرقابة الإدارية في نوعين رقابة في نطاق الإدارة المركزية ورقابة في نطاق الإدارة اللامركزية حتى أصبحت هذه الرقابة تعد قيداً على استقلال المجالس المحلية وحريتها في العمل ، ولذلك هذه المجالس لم تستطيع حتى الآن أن تؤدي دورها على الوجه الأكمل من حيث مواجهة المشكلات وتقديم الخدمات الكافية للمواطنين نظراً لنقص الإمكانيات المالية والفنية وعدم تفويضها السلطات الكافية .

ولاشك في أن الوصول إلى أعلى معدلات للتنمية الشاملة المستدامة يأتي من الاهتمام بالمجتمع الريفي ومواجهة مشكلاته خاصة المشكلات البيئية لما لها من آثار سلبية على التنمية

من ناحية وعلى صحة ونوعية حياة المواطنين من ناحية أخرى ، نظراً لأنه يعتبر حجر الزاوية في إحداث التنمية خاصة في دولة زراعية كمصر ، وذلك عن طريق تشجيع المحليات القيام بدورٍ فعال في التنمية بجانب المؤسسات التنفيذية ، حيث أن حجم المشكلات البيئية التي يعاني منها المجتمع المصري أكبر من أن تواجهها جهة واحدة منفردة .

٣- أهداف الدراسة :-

تهدف الدراسة إلى الإجابة على تساؤل عام وما ارتبط به من تساؤلات فرعية . وتوافقاً مع مشكلة الدراسة فإن الدراسة هدفت إلي تحقيق ثلاثة أهداف هي :-

١- تحديد مدى التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية في الريف .

٢- توصيف وتحديد أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها القرى بمجتمع الدراسة .

٣- التعرف علي دور المجالس الشعبية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية في قرى الدراسة للوصول إلي تصور مقترح لمواجهة هذه المشكلات .

٤- تساؤلات الدراسة :-

١- ما مدى التكامل والتنسيق بين المجالس الشعبية والتنفيذية لمواجهة المشكلات البيئية في الريف ؟

٢- ما أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها القرى بمجتمع الدراسة ؟

٣- ما دور المجالس الشعبية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية في القرى بمجتمع الدراسة ؟

٥- مفاهيم الدراسة :- تشمل : التكامل – المجالس الشعبية المحلية – المجالس التنفيذية – المواجهة – المشكلات البيئية – الدور – الإدارة المحلية والحكم المحلي .

٦- الدراسات السابقة :- استعان الباحث بالعديد من الدراسات المرجعية منها ١٢ دراسة عربية ، ١٥ دراسة أجنبية يتعلق بعضها بدور المحليات في مواجهة مشكلات المجتمع ، والبعض يُوصف العلاقة بين المجالس الشعبية والتنفيذية .

٧- الإجراءات المنهجية للدراسة :-

١- **نوع الدراسة** : تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية لأنها أنسب أنواع الدراسات ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة ، حيث تهدف إلى دراسة الحقائق الراهنة المرتبطة بطبيعة ظاهرة معينة أو موقف اجتماعي معين من خلال وصف تحليلي

متكامل ، وهو في الدراسة الحالية وصف التكامل القائم بين المجالس الشعبية والتنفيذية لمواجهة المشكلات البيئية في الريف .

٢- **منهج الدراسة** : اعتمدت علي المنهج العلمي من خلال : استخدام المنهج الوصفي لوصف واقع التكامل بين المجالس الشعبية والتنفيذية .

٣- **أدوات الدراسة** : استخدمت لجمع البيانات استمارة استبيان لأعضاء المجالس الشعبية والتنفيذية ، واستمارة مقابلة للمواطنين أرباب الأسر ، ولتحديد عينة الدراسة لجمع البيانات استخدمت طريقة المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء المجالس الشعبية والتنفيذية ، والمسح الاجتماعي بالعينة للمواطنين أرباب الأسر في مجتمع الدراسة " عينة عشوائية ". ولتحليل البيانات استخدمت النسب المئوية للتكرارات والمعالجات الإحصائية المتمثلة في : المتوسط الحسابي – الانحراف المعياري – المتوسط المرجح المئوي ، وذلك باستخدام برنامج " spss " للمعالجات الإحصائية للبيانات وتحليلها.

٤- **مجالات الدراسة** :-

(أ) **المجال الزمني** : بدأت الدراسة من شهر ١١ /٢٠١٠م وحتى الانتهاء من إعداد البحث والدراسة الميدانية وتحليل الجداول وتفسيرها في شهر ١١/٢٠١٤م .

(ب) **المجال البشرى** : تكونت عينة الدراسة من "٧٠٠ " مفردة مقسمة علي ثلاث عينات منها : ١٦٠عضواً في المجالس الشعبية ، ١٤٠عضواً في المجالس التنفيذية ،٤٠٠ مواطن من أرباب الأسر في مجتمع الدراسة .

(ج) **المجال المكاني** : طبقت الدراسة في أربع مجالس قري بريف محافظة البحيرة ، حيث قسمت المحافظة لأربع قطاعات نظراً لاتساع مساحتها وهم : ريفي – ريفي متحضر– شبه صحراوي – ساحلي ، ومُثل كل قطاع بمجلس قرية كالآتي : الريفي " مجلس قرية المجد النموذجية بمركز الرحمانية " ــ الريفي المتحضر" مجلس قرية سنهور بمركز دمنهور" – شبه الصحراوي " مجلس قرية الكوم الأخضر بمركز حوش عيسى"– الساحلي " مجلس قرية ٦ أكتوبر النموذجية بمركز إدكو " .

٨- **نظريات الدراسة** :- تناولت : نظرية الدور الاجتماعي – نظرية النسق الايكولوجي .

٩- نتائج وتوصيات الدراسة :-

توصلت الدراسة لعدة نتائج عامة وتوصيات منها الآتي :- ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث في الثلاث عينات للدراسة – عدم إلمام الأعضاء في المجلسين بدورهم – عدم وجود

تكامل وتنسيق كافي بين المجلسين – عدم حصول الأعضاء على دورات تدريبية في قانون الإدارة المحلية وقانون حماية البيئة – عدم معرفة الأعضاء باللوائح التنفيذية للمجلسين – عدم حرصهم على حضور الإجتماعات في المجلسين – كثرة مصادر وأسباب المشكلات البيئية في القرى ، ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد والسلوكيات الخطأ للمواطنين وارتفاع نسبة الأمية ، وكذلك سوء التقسيم الإداري لبعض الوحدات المحلية والقرى والتوابع لها – عدم وعى المواطنين بمخاطر المشكلات البيئية في القرى – كثرة انتشار الأمراض بين مواطني القرى بسبب انعدام الخدمات الصحية والعلاجية التي يجب أن تقدم لهم بالمجان – عدم التزام المجلسين بتنفيذ ما يتخذ من قرارات أو ما يصدره أحد المجلسين من توصيات – نقص الخدمات وانعدام المرافق العامة في القرى .

ومن خلال تحليل وتفسير النتائج توصلت الدراسة لعدة توصيات منها الآتي : ضرورة تشجيع المرأة بصفة عامة والريفية خاصة على المشاركة في مواجهة المشكلات البيئية في الريف – ضرورة الاهتمام بالتعليم في القرى للحد من انتشار الأمية – يجب زيادة الوعي البيئى والصحي لدى المواطنين – ضرورة إزالة أسباب المشكلات البيئية مثل إعادة التقسيم الإداري للقرى– ضرورة حصول الأعضاء في المجلسين على دورات تدريبية فيما يتعلق بقانون الإدارة المحلية وقانون حماية البيئة – يجب زيادة وعى الأعضاء بدورهم وباختصاصات هذه المجالس في مواجهة مشكلات المجتمع – ضرورة عقد اجتماعات مشتركة دورية بين أعضاء المجلسين على كل مستوى لمناقشة مشكلات القرى – تصعيد ما يتخذ من قرارات للجهات الأعلى لإحداث تكامل وتنسيق في اتخاذ القرارات وعدم تضاربها وتجنب تكرار الخدمات – يجب تشكيل لجنة دائمة لزيارة القرى دورياً لتنفيذ ومتابعة حل مشكلاتها على الواقع وفتح قنوات اتصال مع المواطنين للمشاركة – يجب تنظيم حملات توعية تشارك فيها المحليات لتوعية المواطنين بدور هذه المجالس في حل مشكلات القرى وبمخاطر المشكلات البيئية على الصحة العامة ونوعية الحياة وتنمية الريف .